



مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْأَلَانِ
فِي الْإِسْلَامِ
لفضيلة الشيخ أبو الوفاء مصطفى المرافي

الجنة للشابة

بالحمد والعشرون

نظمه: إسلامية

سلسلة البحوث الإسلامية

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طلبة

القاهرة

مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ
فِي الْإِسْلَامِ
لِغُضَيْلَةِ الشَّيْخِ أَبُو الْوَفَا مُصْطَفَى الرَّائِغِيِّ

الْعُذَّةُ الثَّانِيَةُ - الْكِتَابُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ

رَجَب ١٢٩٠ هـ - سَبْتُمْبَر ١٩٧٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيبصار

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد النبيين ،
وخاتم المرسلين سيدنا محمد قدوة أهل الحق واليقين، وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد :

فقد أحب الله الإنسان ورفع شأنه ، وأعلى قدره ، ووضع
من جميع خلقه في أرقى منزلة ، وزوده فوق قدراته البدنية بمسكاته
النفسانية ، وطاقاته العقلية ، وكانت الحكمة الإلهية البالغة في ذلك
أن يهيئ المولى عز وجل الإنسان لممارسة هذا الكون ولتحمل
مسئوليته فيه ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل الدائب الدائم ،
والنشاط المستمر المتواصل لاستغلال خيرات الأرض وما أفاء الله به
على الإنسان من جليل النعم وما من به عليه من مصادر لا تنفد

ومدد لا ينقطع من المواد والطاقت والقوانين والنواميس
لأنه تصالح أن تكون موضوعا لنشاط الإنسان ومادة لعمله
وحقلا لتفكيره وتأمله .

وبمقدار ما يبذل الإنسان من عمل وما يقدم من جهد يكون
فصيبه من الحياة الأفضل ، ويكون حظه من السعادة .

ويتناسب المستوى الحضارى له ولمجتمعه مع قيمة وحجم
ما يبذل من عمل وجهد ، وما يتحمل فيه من مشقة وكأ وكيفية .

لذلك كانت قيمة الإنسان فى أن يعمل ، وكانت قيمة العمل
قيما يترتب عليه من نعمة ونفع للفرد والمجتمع ، وكان مبلغ ما فيه
من نفع متناسبا طردفاً وعكساً مع مبلغ إتقانه وإحسانه .

من أجل ذلك كله كان العمل والمال ضرورتين من ضرورات
الحياة الإنسانية ، وأساسين هامين من أسس الاقتصاد الحديث
بل دعامتين قويتين من دعائم الرقى الحضارى والازدهار والتقدم
لأى مجتمع من المجتمعات .

للعمل كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج .

والمال كعنصر ضرورى من عناصر العمل .

بل وكأساس موضوعى له ، هادمانا للاقتصاد لأى مجتمع

قوى الأركان متين الأسس . فليس بغريب إذن أن يهتم الإسلام :
بالعمل وبالعاملين وأن يحض عليه وأن يجعل الأرض بكل ما فيها
مهياة لبذل النشاط ومسخرة لصالح الإيمان وسعادته على أن يبذل
بجهده ويستغل طاقته في استخدامها والانتفاع بتحيراتهما .

فذلك ما يشير إليه الحق جل وعلا في غير موضع من القرآن
الكريم كما في الآيات التالية :

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا
من رزقه » . (١)

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . (٢)

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلننجيئنه حياة
طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » . (٣)

ولم يكتف الإسلام بطلب العمل والحض عليه وإنما تجاوز ذلك
في درجات الرقي والسمو إلى المطالبة بإتقان العمل وإخلاص النية فيه .

أما إتقان العمل فقد بينه قول الرسول ﷺ :

« إن الله يحب من أحكم إذا عمل عملا أن يتقنه » .

وكحائز على هذا الإتقان والإحسان في العمل يقول هزمن قائل :

« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ، ^(١) .
ويقول :

« فمن أبصر فلنفسه ومن مى فعليها ، ^(٢) .

« ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه ، ^(٣) .
وأما إخلاص النية فينته قوله عليه السلام :
(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) .

ولما كان استغلال الوقت في نظر الإسلام مقوماً من مقومات العمل ، وعاملاً على إنجاحه فقد حث الإسلام جماعة المؤمنين على توخي الإصرار بعمل الصالحات وعدم الإبطاء فيه ، وصنف أعمال الخير في مراتب أربع :

الأولى : فعل الخير في ذاته :

« وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » ، ^(٤) .

لثانية : المسارعة إليه :

« وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة ، ^(٥) .

« إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ، ^(٦) .

الثالثة : التزابق ومحاولة للسبق في هذه المسارعة :

« فاستبقوا الخيرات ، ^(٧) .

[١] الإسراء ٧ . [٢] الأنعام ١٠٤ . [٣] يونس ٦١ . [٤] الحج ٧٧ .

[٥] آل عمران ١٣٣ . [٦] الأنبياء ٩٠ . [٧] البقرة ١٤٨ .

بل حدد منزلة المؤمنين المولى عز وجل بحسب هذا العبق
كما في قوله سبحانه :

«وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» . (١)

الرابعة : المبادرة إلى فعل الخير وهي مرتبة أرقى من كل المراتب
المتقدمة وقتها جميعها .

وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : (بادرُوا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ)
وكان من الطبيعي أن يجعل القرآن الكريم المال قوام الحياة ،
وأن يعمل على صيانتها من التلاعب به وإسرافه فيما لا يقيد
أو فيما يضر بالآخرين .

«ولا تذرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» (٢)
فهو موضوع عمل الإيمان ودائرة نشاطه في أوجه حياته المختلفة
وهو في حقيقته ملك المولى عز وجل استخلف للؤمنين فيه ليوجهوه
لصالح أنفسهم ومجتمعهم ، وليستغلوه فيما يعود على مجتمعهم وأمتهم
بوافر الخيرات وعظيم الثمرات .

فوظيفة المال في نظر الإسلام وظيفة اجتماعية وإنسانية في الوقت
ذاته وإلى ذلك يشير الحق جلا وعلا بقوله :

«وَانْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ» . (٣)

والكتاب الذى بين أيدينا اليوم والذى تقدمه لقراء السلسلة
عن هذا الشهر لفضيلة الأستاذ الشيخ أبو الوفا المراكشى الأمين
المساعد لمجمع البحوث الإسلامية وموضوعه

من قضايا العمل والمال فى الإسلام

هو دراسة لبعض وجوه النشاط الإنسانى والمالى من وجهة
النظر الإسلامية، وبيان أهميتها فى محيط الحياة الإنسانية
وأهميتها فى تقدم الأمم وبناء الحضارات الإنسانية .

ورجائنا من المولى العلى القدير أن ينفع به وأن يكون وغيره
من كتب هذه الصالحة عدة للمفكر المسلم فى معرفة مفاهيم دينه،
وتفهم قضايا ومبادئه على نحو موفق سليم يقودهم إلى الخير،
ويسدد خطاهم إلى طريق النجاح والفلاح فى دينهم ودنياهم .

الدكتور محمد عبد الرحمن بركات

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

مقدمة

الإنسان كائن حي ذو جسم وروح وغرائز، ولروح مطالبها وغذائها، ولجسم مطالبه وغذاؤه، ولغرائز متطلباتها وأغذيتها، فغذاء الروح العلم والمعرفة، والتفكير والتدبر، والمناظر البهجة والألغام العذبة، وغذاء الجسم الشراب السائغ والطعام المستطاب مما خلق الله من نبات وحيوان في البر والبحر، والمهل والجبل، وسخره لمنافع الناس تفضلا عليهم ورحمة بهم كما قال تعالى : « أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً » .

وكما قال جل شأنه : « وهو الذي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَكُمْ تَاسًّا فَلَاحَأَ مِنْهُ لُحْمًا طَرِيًّا وَتَسْخَرُجُوا مِنْهُ حَلِيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاقِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

وكما سخر له أنواع الثياب للغذاء، سخر له أنواع المعادن ليصنعين بها على تهبئة عيظه ، واتخاذ عذته ، واستكمال زينته ، فسخر له الحديد ليتخذ منه للماول والفؤوس ويعتمد عليه في بناء الدور وإحكام الجسور، وليتخذ منه سلاحا يتقى به الأعداء ويدفع عن نفسه

ودينه وحرمة وحرمة، وحضر له الذهب والفضة في الأوعية والتمددور
وأسلاك البرق والكهرباء، وسخر له الذهب والفضة، وجعلهما قيمة
لكل ممول، كما أنهما الدخيرة والفنية لأهل العالم في الغالب .

وليتخذ منهما النساء زينتهن وحلاهن، وسخر له غير ذلك من
للمعادن التي يكتشف العلم كل يوم فيها جديدا من الأسرار وللنافع
التي تعين على تيسير العيش وترفيه الحياة .

وغذاء الغرائز الذات والشهوات : كلذة الجنس ولذة السماع
ولذة الطفر ولذة الانتقام .

وغذاء الجسم والروح والغرائز ومتطلباتها ليس هيئا ميسورا
يستجيب لك كلما دعوته ويسمك بما أردته بل لابد دونها من مكابدة
ومعاناة، وضرب في لجج الأرض واضطراع مع قوى الطبيعة وقوى
البشر ولا بد من عمل دائم وكفاح مستمر حتى تبلغ حاجتك وتزال
طلبتك، ولذلك كان من سنن الله أن يعمل الإنسان ليعيش، ويعمل
الحيوان ليعيش، يعمل الإنسان بالكسب والاختيار، ويعمل
الحيوان بالفرزة والإلهام والاضطرار .

وفي الحديث الشريف : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم
كما يرزق الطير تغدو خماسا وتعود بظانا » .

والعمل بمعنى صورته وأشكاله طريق كسب المال، وللمال وسيلة للحصول على المطالب والرضا .

والإسلام كمنهج شامل للحياة عني بنهايتي العمل والمال أو بالناحية الاقتصادية كما عني بغيرها من مختلف النواحي، ووضع لشئون المال قواعد تنظمه في الاكتساب والاستثمار والاستخدام ليكون وسيلة إسماع لا وسيلة إفساد، وكذلك وضع للعمل قواعد وأصولاً توجهه وجهة السداد وتصونه من الانحراف ليسكون هــ والمال الدعاءتين القويتين اللتين تقسوم عليهما حياة الأمم ورخاؤها وحضاراتها .

وقصدنا في هذه الرسالة أن نلم بالتوجيهات أو الرسوم العامة التي اختطها الإسلام في شئون المال والعمل، ويعجبني ما قاله أحد الفضلاء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي عن هذه التعاليم وهو :
 « أن الإسلام لم يأت بها منعزلة عن غيرها من التعاليم بل كان دائماً يؤسسها على تعاليم سابقة عليها، تعاليم خلقية عميقة تستقر في وجدان المسلم وتجعله يذعن لتعاليم الاقتصاد إذعاناً منبعثاً من ضميره من طواعية واختيار، ثم ينفذها بتعاليم حكومية تميز لولي الأمر أن يتدخل بسلطانه إذا قصت ظروف المجتمع بتدخله لضمان نفاذها . »

من شؤون العمل

وجوب العمل

إن قواعد الإسلام وسلوك الأنبياء ، " وسلوك الصالحين من المؤمنين على وجوب العمل في مختلف صوره وأشكاله ، واكتساب المال من وجوه الحلال للإتفاق منه والارتفاق به ، فبالمال يقتات الإنسان ويكتسى ، ويربى عياله ويصل رحمه ، ويحفظ عرضه ، ويصون دينه ويذود عن وطنه ويصطنع الرجال ، ويستغنى عن السؤال ويحيا كريما عزيزا ، ويموت جليلا حميدا .

ولا يعرف الإسلام التواكل ، ويعرف التوكل ، لأن التوكل الاعتماد على الله بعد بذل الجهد ، وإفراغ الوسع والأخذ بأسباب النجاح ، أما التواكل فهو عجز ومنقصة وبلادة حس ودناءة نفس لا يرضاها المؤمن لنفسه .

وقد نسب إلى الصوفية التواكل خطأ ، لأن مستنيرى الصوفية يتشددون في وجوب الأخذ بالأسباب ويرفضون إغفالها والتمود من السعى .

فمن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن قوم يقولون : « تتكل على الله ولا نكتسب » . فقال : « ينبغي

للناس كلهم أن يتسكوا على الله عز وجل ، ولكن يهودون على أنفسهم بالكسب .

قال تعالى : « فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » فهذا علم أنهم يكتسبون ويعملون .

وعن أبي بكر المروزي قال : « قلت لأبي عبد الله بن أحمد : هؤلاء المتوكة الذين لا يتجرون ولا يعملون يحتجون بأن النبي ﷺ - زوج على سورة من القرآن ، فهل كان معه شيء من الدنيا قال : « وما علمهم أنه كان لا يعمل » ؟ قال : قلت : يقولون نعتقد وأرزا قنا على الله عز وجل ، قال : « ذا قول رديء خبيث : الله تعالى يقول : « إذا نودي لفصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » ، فأيش يعني هذا البيع والشراء ؟ »

وقد عمل الأنبياء وكان لكل نبي حرفة يعمل فيها ويعيش منها مع ضخامة مسؤولياته ليسكون قدوة لبني مائته ، عمل داود عليه السلام . وكان خواصا ، وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان داود يختلب الناس على الخنبر وأنه ليعمل الخوص بيده ، فيعمل منه انتقة أو الشيء ثم يبعث به مع من يبيعه ويأكل من ثمنه . » وكان « إدريس » خياطا يتصدق من كسبه بما فضل من قوته ، وكان « زكريا » نجاراً ، وكان « موسى » يعمل أجييراً ، وفي القرآن

حكاية عن إحدى بنات شعيب : « يا أبت استأجره إن خسير من استأجرت القوى الأمين » .

وأوامر الإسلام وإرشاداته إلى وجوب العمل تفوق الحصر .
وفي القرآن الكريم : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » . وفي الحديث الشريف : « إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها إلا الهمة في طلب للمعصية » وفيه أيضا : « من طلب الدنيا حللا وتعففا عن للسألة وسعيا على عياله وأعطفا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » .

وروى : « أن للنبي - ﷺ - كان جالسا ذات يوم مع أصحابه فنظروا إلى هاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا : « وضح هذا لو كان هبابه وجلده في سبيل الله ! فقال ﷺ : « لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها عن للسألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو في سبيل للشيطان » .

وقد كانت سيرة الرسول وصحابته تطبيقا عمليا لهذه الإرشادات فقد عمل النبي - ﷺ - في للتجارة مع عمه أبي طالب ، ولطيفة بنت خويلد قبل أن يتزوجها ، ورعى الغنم وكان يقوم بكثير

من شئون البيت ، وقد سئلت طائفة رضى الله عنها : « كيف كان
النبي ﷺ ؟ قالت : « كان يكون في مهنة أهله أى في خدمتهم » .
وروى أن النبي - ﷺ - لما رجع من غزوة تبوك استقبله أحد
الصحابة فقال له : « ما هذا الذى أرى بيدك ؟ » قال : « من أثر
المِرْ (١) المسحاة بأضرب وأنفق على عيالى ، فقبل رسول الله ﷺ يده
وقال : هذه يد لا تمسها النار »

وليسر - رضى الله عنه - الأثر للشهور : « لا يتعد أحدكم
عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقنى فقد علم أن السماء لا تنظر
ذهبا ولا فضة » .

وقد مر على زيد بن مسلمة وهو يفرس في أرضه فقال له :
« أصبت ، استغن عن الناس يكن أصدون لديك وأكرم لك عليهم
كما قال صاحبكم « أحيعة » .

فلن أزال على الزوراء أصمرها إن الكريم على الإخوان ذو لئال
ويصول بنا الحديث لو استرسلنا في سرد أقوال الصحابة والتابعين
في وجوب العمل وتفصيل سيرهم في هذا المجال إهزازا لأنفسهم وضنا
بأعراضهم ومردوئهم أن تزدى بها الحاجة والبطالة والسؤال .

والعمل وإن كان واجبا لمواجهة للطالب للعيشية للإنسان في حياته
إلا أن ذلك العمل يجب أن يكون في حدوده المهرمية التي لا تمس

حقوق الآخرين ولا تضر بمصالحهم حتى تعيش الجماعة في سلام
وتعاون وتكافل. ومن قواعد الإسلام قوله ﷺ: «لا ضرر ولا
ضرار»، وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». ولقد وضع الإسلام للعمل قواعد عامة، كما وضع قواعد خاصة
في كثير من أنواع التصرفات تدور كلها حول وقاية المجتمع من
الخصومات التي تبسده شتله وتكدر صفوه، كما عني بتنظيم العمل
وتوزيعه حتى لا يشغل عمل الدنيا عن عمل الآخرة، وعما يجب لله
من حقوق، ونبه إلى أن اللعالة فيه وعدم تحرى طرق الكسب
الحلال لا تجلب رزقا ولا تضاعف كسبا.

فقد قل ﷺ: «إني لا أعلم شيئا يقربكم من الجنة ويبعدكم
من النار إلا أمرتكم به، وإني لا أعلم شيئا يبعدكم من الجنة ويقربكم
من النار إلا نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفسا
لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا
في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تغلبوه
بمعصية الله تعالى، فإن الله لا ينال ما عنده بمعصيته».

وقال العلامة الغزالي في التعليق على الحديث: أمر بالإجمال في
الطلب ولم يقل: اتركوا.

العمل المحظور

ذكرنا فيما سبق أن الإسلام يدعو للمسلمين إلى العمل ويدفعهم إليه ليعيشوا أعزة كراما ، كما يريدكم الله ، فقد قال تعالى : « والله العزة والرسولة للمؤمنين » .

يدعو الإسلام المسلمين إلى العمل في سائر أنواعه وأشكاله ، وفي جميع مجالاته سواء كان عملا يدويا أو فكريا ، ولم يحظر من العمل إلا ما فيه اعتداء على العقل والنفس وللال والعرض ؛ لأن من أحم مقاصد الإسلام حفظ هذه الأشياء . قال تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصلبه نارا وكان ذلك على الله يسيرا ، إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » .

ومن قوله ﷺ في حجة الوداع : « كل المسلم على المسلم حرام ، فدمائكم حرام وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام مثل هذا اليوم وهذا الشهر وحتى دفعة دفعها المسلم مسلما يريد بها سوءا ، وسأخبركم من للمسلم ؟ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، وللمؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم ، وللهاجر من هجر الخطايا والذنوب ، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله » .

وعلى هذا فشكل عمل أو صنعة فيها أذى لمسلم أو خطر على جماعة للمسلمين فهو حرام ، فقتل النفس بغير حق أو الاستئجار على قتلها حرام، وهو عمل من أشنع الجرائم ، واعتداء جمل الله عقوبته أنقتل في الدنيا أساسا، والعذاب في الآخرة وبالا وسكالا قال تعالى: «ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما» .

والحمل في صناعة الخمر والتجارة فيها حرام حرمة شريها ، لأن فيها أخطارا متعددة ، فيها جنابة على عقل الفرد وجسمه وماله وفيها جنابة على أمن الجماعة وصفوها ، وليس بنا حاجة إلى تفصيل أضرارها ، فقد أوقاها الأطباء وعلماء الاقتصاد والاجتماع حقها من الشرح والتلليل ، وفي تحريمها يقول الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إيا الخمر ولليسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون» ، إيا يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر واليسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .

وعن أنس رضي الله عنه قال : «لن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : طهرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له» .

ويلحق بالعمل في الخمر - بصناعة ويسع وشراء - العمل في صناعة المخدرات التي تخرج العقل عن طبيعته للميزة لتدركه ، لا شراكمها مع الخمر في نتائجها وقبح آثارها ، وكذلك العمل في ترويجها ونشرها .

ومن الأعمال التي حرمها الإسلام ، القمار وهو ليس بسائر صوره سواء كان باللعب بالورق أو للسابقة بالخييل أو للمصارعة بالثيران أو للمبارزة بالسكالب لما فيه من الإضرار بالفرد والجماعة وتهذيب الحيوان وحسبنا في بيان أضراره أنه يورث الفقر والإفلاس ويعمل النفوس بالآمال الكاذبة في الفنى والثروة ، ويفرس العداوة والبغضاء في الجماعات ، ويهت إلى جرائم القتل والسرقه والنصب والاحتيال .

ولهذا حرمت أكثر الأمم هذا النشاط لأنه نشاط مخرب هدام .

وكل ما ظمرت عليه فهو ميسر ، فعن ابن عباس : « كل شيء فيه قار من زرد » طاولة « أو شطرنج » فهو للميسر حتى لعب الصبيان بالجوز والكماب « وقال الملازمة ابن حجر الهيتمي : « للميسر القمار بأي نوع كان .

وسبب النهي عنه وتعظيم أمره : أنه من أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه في قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » وهو داخل في قوله ﷺ : « إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِهِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ » .

وتقدم ما قاله الله في حكمة : « إِنَّمَا الْحُمُرُ وَاللِّيسَرُ وَالْأَنْعَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ صِلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ » .
وقاله ﷺ : « مَنْ قَالَ لَعَالُ أَقَامَرِكَ فَلَيْتَ صَدَقَ » ، يعني أنه أذنب ذنبا يجب التكفير عنه بالصدقة .

ومن الأعمال المحرمة السرقة ، واعترافها صلب أعظم جرما وأشد عقابا ويكفي في عظم جرمها أن الله أوجب فيها قطع اليد ، قال تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالْمَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

ومن الأعمال التي حظرها الإسلام ، السحر واحترافه والتكسب منه لأنه تغريب للناس وخداعة لهم وسلب لأموالهم ، بدعوى أن السحر يوصلهم إلى مقاصدهم ويحل لهم مشاكلهم وذلك لصرفهم عن الأسباب الحقيقية التي تصل بهم إلى أغراضهم وحل مشاكلهم ، ويلحق بالسحر قراءة السكف والتمنجان وضرب المندل وضرب الودع والخط على الرمل ونحو ذلك مما تنخفض عنه عقول

الدجاجة وللشعوذين ، ويدخل في باب الرجم بالغيب وينطلق
تلى السذج وضعاف العقول .

وقد عد بعض فقهاء الإسلام السحر كفراً أو مؤدياً إلى الكفر ،
وذهب بعضهم إلى وجوب قتل الساحر تظهيراً للمجتمع من شره ،
وفي الحديث : « من نكث في عقدة فقد سحر » ، ومن سحر فقد أشرك ،
ومن تعلق بشيء وكل إليه ، « ومن حديث طويل للنبي ﷺ :
« تجنبوا السبع الموبقات » وذكر منها السحر ، ويلحق بالسحر
الكهانة : وهي تعامل الخبير عن الكائنات في مستقبل الزمان ،
وإدعاء معرفة الأسرار ، كما يلحق به العرافة ، وهي إدعاء معرفة
الغيب بدلائل ومقدمات ، وهو من قبيل : إدعاء معرفة الغيب ،
وقد قال ابن خلدون عن هذه الأشياء : « إنها من المنكرات
الفاشية في الأمصار ، لما تقرر في الشريعة من ذم ذلك ، وأن البشر
محجوبون عن الغيب إلا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم
أو ولاية » .

وعن رسول الله ﷺ : « من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه
بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد » .

وبما يحرمه الإسلام ، شهادة الزور ، لأنها تضيع الحقوق ،
وتوغر الصدور ، وتقضي إلى جهة من الجرائم .

وفي الحديث : « لا تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار »

وكذلك يحرم الإسلام المقامرة بأخذ الحيوان هدفا يرى بالبنادق ونحوها ، فمن ابن عمر : أنه مر بفتيان من قريش قد نصبوا طيراً أو دجاجة يترامونها وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من بينهم ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا ، فقال ابن عمر : « من فعل هذا ؟ إن رسول الله - ﷺ - لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً » .

ولا يمكن حصر الأعمال المحرمة ويمكن ضبطها في قاعدة عامة وهي أن كل ما فيه أذى للمسلم أو استغلال لضعفه فهو حرام .

مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرِمُ مِنَ السُّؤَالِ

يحمد الإسلام السُّؤَال للتعلم على ما فيه من فضايلة لأنه وسيلة للمعرفة وتعميم الحقائق ، قال تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .

وقال جل شأنه : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » ، وقال ﷺ : « السُّؤَالُ أضعف العلم » .

ويكره السُّؤَال فيه التعمنت والتظاهر بالعلم رياء ومهمة ، قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ » .
ويبغض الإسلام سُّؤَال الناس للمعاش والتكسب ولا يبيحه إلا عند الحاجة للماسة والضرورة الملحة حيث يتمين السُّؤَال طريقاً إلى العيش عند العجز والمرض والانداد كل الطرق للحصول على ما يحفظ الحياة ويقيم الأود .

وأشد ما يكون الإسلام بغضاً للسُّؤَال إذا اتخذ حرفة للمعاش أو التكثر من الأموال كما قال ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْتَرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَرًّا فَلْيَسْتَلْ أَوْ يَسْتَكْتَرْ » .

وإنما بغض الإسلام هذا السؤال ، لأنه ذل ومهانة وإهدار
 للكرامة ، وتعطيل للقوى وللأوهام من أن نحمد ونسجد ونخلق
 وتبتكر ما ينفع الجماعة وينهض بالأمة ، ثم هو وسيلة للخداع
 والاحتيال إذ يحمل السؤال السائل أن يتزيا بزى الفقراء والمساكين
 ويتظاهروا بالمهات والأمراض يستثير بذلك عواطف الناس استنداراً
 لرحمتهم وكرم .

وقد حذر الإسلام من هؤلاء ودعا إلى التيقظ لحيلهم كما دعا إلى
 تحري المحتاجين إلى الفسوت ، وهم من قست عليهم الأيام وكرتهم
 الأحداث ومنعتهم العزة والكرامة أن يسفروا عن فقرهم ويجهروا
 بمحوائجهم تعففاً ونجماً ، وقال الله في أمثالهم : « للفقراء الذين
 أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل
 أغنياء من التعفف تعرفهم بسيما لا يسألون الناس إلحافاً » .

وقال فيهم رسول الله ﷺ : « ليس المسكين الذي ترده التمرة
 والتمرتان والقمعة والقمتان ، إنما المسكين ، المتعفف ، اقرءوا
 إن شئتم : « لا يسألون الناس إلحافاً » .

إن السؤال يورث بلادة الحس وصفاقة الوجه ويسقط المروءة
 ويمسح بيد الذلة على السائلين ، ولا خير في جماعة أذلاء افتقدوا

حس الكرامة والعزة ، وأصبحوا فيها أعضاء مثلولين مائة عليها ،
هدمهم خسر من وجودهم .

وقد شدد الإسلام الوعيد على السائلين من غير حاجة فقال
ﷺ : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقي الله وليس بوجهه مزعة
لحم » . وقال « من فتح على نفسه بابا من الأموال فتح الله عليه سبعين
بابا من الفقر » .

ومما قاله لقمان لابنه : « يا بني استغن بالكسب الحلال عن الفقر
فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال : رقة في دينه ، وضعف
في عقله ، وذهاب مروءته وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به » .

وقد بين الفقهاء الحاجة التي تبيح للسائلة ، وهي حالة الإعواز التام
فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل : « ما يحل للسائلة ؟ فقال إذا لم يكن
عنده ما ينفذه ويمشيه . أما السائلون من غير حاجة وللتكثرون
الأموال بالسؤال ، فالمسألة عليهم إذا فعلوا .

كانوا أشبه بالسلايين للنهايين ، مبغوضون من الناس في الدنيا
ومن الله في الآخرة .

وعن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - : « ينادى مناد يوم القيامة
أين بغضاء الله في الأرض ، فيقوم سؤال المساجد » .

ومن حرص الإسلام على كرامة المسلم أنه أرهده - إذا اضطرته الحاجة إلى أن يسأل - أن يسأل كريماً لا يرد سؤاله ولا يخيب رجاءه حتى لا يجتمع له إلى مرارة السؤال سوء الرد ، فقد قال عليه السلام لرجل وقد سأله «أأَسْأَلُ بِرَسُولِ اللَّهِ؟ فقال له : لا ، وإن كنت سائلاً فأَسْأَلُ الصَّالِحِينَ» .

ومن أرقى الآداب في باب السؤال قوله تعالى : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنيٌ حلِيم . يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى كالأذى ينفق ماله رثاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلداً لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين» .
ومما قرره « مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية » بتاريخ ٢٥ من المحرم ١٣٨٥ هـ (١٦ من مايو ١٩٦٥) مما يتصل بهذا الموضوع :
« الإسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة إلا في حالات الضرورة »

للمرأة أن تعمل

إن المرأة شقيقة الرجل ، خنقا من أصل واحد . قال تعالى :
 « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
 لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » .

وإنسانيتيها واحدة ، فهما يشتركان في خصائص الإنمائية ، في العقل
 والعواطف والمشاعر .

وقد استغل الرجل بعض نواحي الضعف في المرأة فزحزحها
 واحتل مكنى الصدارة والقيادة وأخذ ينتقم من حقوقها حتى أحالها
 إلى سلمة أو متاع إلى أن جاء الإسلام فأطاد لها كرامتها الإنسانية
 ووضعها مع الرجل موضع التكليف والمسئولية ، كلفها بما كلف به
 الرجل من عبادات إلا فيما لا يلزم طبيعتها وآخذها كما يؤخذ الرجل
 بمسئوليات ، ومنحها من الحقوق ما منعه ، فأباح لها حق التملك
 وحق البيع والشراء ، وحق الهبة والتبرع وأعطى لها حظا من
 الميراث ، قال تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب
 مما اكتسبن »

وقال تعالى : « لرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا » .

وكان من ضرورة هذا التكليف ومقتضى منح هذه الحقوق أن تتعلم المرأة ما تصح به هذه التكليف ، وما تمارس به هذه الحقوق وأن تعمل في تسيير شؤونها بنفسها إن شاءت ، وبوكيل عنها إن أرادت وما دام الإسلام قد منحها هذه الحقوق التي تتطلب للعمل فقد منحها بالتالي حق العمل فيما كلفها به في الميدان الخاص في بيتها ، تديره وترواه وتباشر تربية أطفالها وتأديبهم وتقدم لمستقبلهم المأمول ، وفي الميدان العام فيما تحسنه وتقلع في التصدي له والقيام به .

وفي التاريخ الإسلامي تطبيق عملي لمبادئ الإسلام ، فقد عملت المرأة ، وشاركت الرجل في الخدمات العامة للأمة الإسلامية ، ففي ميدان التعليم والتعلم برز في الطليعة أمهات المؤمنين زوجات الرسول الكريم .

فقد حملن عبئاً كبيراً في تعليم الإسلام ونشر الدعوة ، وفي مقدمتهن السيدة عائشة - رضي الله عنها - التي كانت المعلمة الأولى في الإسلام ، ومنها روى كثير من الأحاديث التي تكون

عنصرها ما في بناء شريعة الإسلام، وقد روى لها البخارى - وهو أصبح كتب السنة - أربعة وخمسين حديثا .

وفي ميدان الخدمة العامة رز كثير من الصحايات وفي مقدمتهن أسماء بنت أبى بكر - رضى الله عنهما - فقد قامت بجهود موفورة في إنجاح خطة هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكانت تردد عليه بالطعام أثناء اختفائه وصاحبه أبى بكر في الغار ، وتنقل لهما أخبار قريش وما يكيدونه له ، وقد شقت نطاقها نصفين لتربط بهما مزودى الطعام فسميت « ذات النطاقين » وهى التى تولت ابنها « عبد الله بن الزبير » بالتشجيع على قتل الحجاج ، وحسين اشتد عليه الأمر فضعفت عزائم مناصريه وتفرقوا من حوله وبلغت المعركة ذروتها الفاصلة ، دخل عليها وقال لهما : إني لا أخاف القتل ولكنى أخاف أن يمثل بى ، فقالت له : إن الشاة المذبوحة لا تألم للملح .

وكان من نساء الإسلام من صحب جيوش المسلمين للقيام بمهمة التريض والتكوين ونقل الجرحى ، وعن أنس - رضى الله عنه - قال : « لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ولقد رأيت طائفة بنت أبى بكر وأم سليم وإنهما لمهمرتان أرى خدما - خلا خيل -

سوقهما تنقلان القرب على متونهما - ظهورها - ثم تفرغانه في أفواه القوم .

وعن الربيع بنت معوذ قالت : « كنا مع النبي - ﷺ - نسقي وندوي الجرحى ، وتنقل القتلى » .

تعلمت المرأة المسلمة وعملت ولا بد أن تتعلم وتعمل ، وقد تهيأت للمرأة الآن فرص العلم والعمل الشريف ، وكثرت الصناعات التي تلائمها في ميدان الطب والصيدلة والترييض والكيمياء والنسيج والحياكة والتطريز وغيرها من الأعمال التي لا ترهتها ، وتوفر لها حياة كريمة تواجه بها مصائب العيش وكوارث الزمان في عصر جف فيه معين البر في نفوس الناس ، فلا إحسان إلا بعقابه ، ولا بذل إلا بعوض .

وشرف المرأة وعفافها أغلى ما في حياتها وأشد ما تكون ضماناً به ، وحمل المرأة سلاحها الذي تصون به شرفها وتسمو به عن مواطن المهانة والابتذال ، والشريعة الإسلامية لا تحرم على المرأة العمل ما دامت تقوم به في نطاق الجسد والحشمة وتتعاشي مواطن الفتن والغلبة ، وما دام لا يؤدي إلى ضرر خلقي أو اجتماعي ولا يموقها عن أداء واجباتها نحو زوجها وأولادها ولا يكلفها ما لا طاقة لها به .

ولقد اقتضت ظروف الحياة القاسية أن تعمل المرأة لتتعاون مع الرجل في مواجهة ضرورات العيش ومتطلبات الأسرة ونفقات الأبناء. ونحاول دال العالم أن تنسق بين أعباء المرأة في بيتها ورعاية أطفالها وبين أعبائها في العمل حتى لا تظنى إحدى المسئوليتين على الأخرى : مسئوليتها في المنزل ومسئوليتها في العمل .

ولسكل أسرة طاقتها المالية فمن أغنت طاقتها المالية عن عمل المرأة ووفرت نشاطها لرعاية المنزل وتربية الأولاد كان ذلك خيرا للمرأة والأسرة حيث تنفرغ المرأة لواجبات الأمومة تفرغا كاملا ، وحيث تنخل عن مكانها في العمل لرجل يستطيع به أن يؤسس أسرة ويحصد امرأة .

العمال وأصحاب رؤوس الأموال واجباتهم وحقوقهم

إن الإنتاج في أغلب أحواله يعتمد على ركنين أساسيين :
معمل ومال ، وقل أن يتوافرا الواحد فيكون العامل صاحب
رأس مال وخصوصا في هذا العصر الذي اقتضت حاجات الناس
الاستهلاكية إنتاجا وفيرا لا يمكن أن يواجهه العمل الفردي ، لذلك
أسست المصانع التي تقوم على جهود الأفراد ورؤوس الأموال ،
ثم تطورت فأصبحت تقوم على جهود الشركات والعمال التي تستخدمهم
تلك الشركات ، وبتكاثر العمال في الشركات وللؤسسات ، نشأت
طبقة العمال ، وأخذت مكانها بين الجماعات وأصبحت لهم نقابات تقوم
على شئونهم وتنتحدث بأسمائهم وتدافع عن حقوقهم ، كما أصبح لهم
من يمثلهم في المجالس النيابية ، ولهم أحزاب تستقل أحيانا في بعض
الدول بالسلطة والحكم .

ولا شك أن للعمال أيا كان شأنه أثرآ في حياة الأمم ، فعلى كاهله
يقوم النشاط العام في مختلف شئونها ، وكلما ازداد نأهل العامل لأداء
عمله واستجمع صفات الإجابة والإحسان كلما انعكس ذلك على جماعته
وأمنه وبلغت ما تطمح إليه من رخاء وارتقاء .

ولقد قدر الإسلام العامل ومنعه من رعايته وعنايته ما يكفل له حقوقه ويشجعه على أداء واجباته، فوضع الحق إزاء الواجب، كفل الإسلام للعامل حقه في التعليم والحرية والعبادة، وكفل له كرامته الإنسانية في أوسع صورها وجعله هو وصاحب العدل سواء، يتم كل منهما رسالة الآخر.

تحدث القرآن كثيراً عن العمل، وحق للعامل في أن يستوفي أجره كاملاً عليه إزاء إحسانه، فيه واثق كان حديث القرآن عن العمل للآخرة كثيراً، إلا أن إحسان العمل للآخرة يرتبط أحياناً بالعمل للدنيا، فالعمل للآخرة هو أن يعمل العامل ابتغاء رضاوان الله ومثوبته، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا بالعمل في الحذر الذي رسمها الله، وهو العمل الصالح للبرأ من الإضرار بالنفس والمجتمع، والذي يتم على مقتضى العقود والاتفاقات التي تجري بين للتعاملين ويستوفي كل منهما ما تراضوا عليه من غير ظلم ولا ممانعة ولا غش ولا خداع.

والأعمال التي تجري في حياة الناس لا يستطيع حصرها ولا تقف عند حد وهي متجددة بتجدد الحاجات والابتكارات؛ لذا لا يمكن أن يضع الإسلام لكل عمل قاعدة يلزم الناس بها ويحملهم عليها، بل وضع للمال وأصحاب رؤوس الأموال قواعد عامة تتضمن

توجيههم توجيهاً صحيحاً ، لا تختلف باختلاف الأشخاص ولا باختلاف الأحوال ، واعتبر تلك القواعد ميزاناً يوزن بها إسلام المسلم ، وإذا كانت هذه القواعد مستمدة من الدين ومرتكزة عليه ، كان لها في نفس كل منهما سلطانها وأثرها للنمر الذي يغني عن كثير من التشريعات المالية الوضعية التي تتلاحق ولا تحقق الغاية للرجوة منها ، فلا هي مرضية للعامل ولا هي مرضية لصاحب العمل .

وجاءت هذه القواعد الإسلامية ، لإخلاص للتبادل بين العامل وصاحب العمل والتناصح المستمر والرغبة في إنجاح العمل على وجهه الصحيح ، وألا ينظر أحدهما إلى الآخر نظر الصائد إلى فريسته بل ينظر كلاهما إلى الآخر نظر المكمل له ، لا تتحقق مصالحهما إلا بتكاملهما والشريك إلى شريكه يقوم كل منهما بدوره في الشركة ، العمل من العامل والمال من صاحب رأس المال وليس أحدهما مضراً للآخر فهذا القدر من أخطر الأمور على سير الأعمال إذ يجعل كلاهما لا يهتم بشئون صاحبه ولا تعنيه خسارته أو ربحه .

ونلاحظ أن الإسلام يعتمد في علاقات المال بأصحاب رهوس الأموال وأدائه كل واجبه على الناحية الخلقية ، وعلى مراقبة الضمير وخشية الله أكثر مما يعتمد على الإلزام والسيطرة ، لأن سلطان

الخلق والضمير أقوى من سلطة القانون، فرقابة الضمير حارس لا يغفل
وسلطان القانون حارس كثير الغفلة والنسيان .

ومن القواعد التي أشرنا إليها ما جاء في قوله تعالى : « يا أيها
الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . وقوله تعالى : « وأوفوا بعهده الله
إذا عاهدتم » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل » . وقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها » .

وما جاء في قوله ﷺ : « لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى
يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقوله : « من غشنا فليس منا وللكر
والخدعة في النار » .

وقوله عن ربنا تبارك وتعالى : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع
جزأفاً كل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه
أجره » . وقوله : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

وجوه المعاش

إن النشاط البشرى فى تحصيل المعاش واكتساب الأرزاق والأموال على كثرة وجوهه وتعارفاته، يكاد ينحصر فى أصول ثلاثة: هى الزراعة والصناعة والتجارة، وعليها يقوم بناء العالم فى حياته وهى أصول يرتبط بعضها ببعض بأنواع من الارتباطات، وقد بدأت مع الإنسان صافجة سهلة تسد حاجاته المادجة البسيطة وأخذت تتطور معه أو أخذت يطورها حسب متطلباته فالتصمت وتمتدت وما تزال تواصل تطوراتها معه وأصبح لكل علوم ومعاهد تتولى تعليمها نظريا وعلميا وتستغرق الأعوام فى تحصيلها .

ويقول العلماء : إن أسبق هذه الوجوه فى الوجود هى الزراعة لبساطتها أولا، ولضرورة الإيمان إليها ثانيا، وفى هذا يقول العلامة ابن خلدون . « أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش ، أما الفلاحة فهى متقدمة عليها كلها بالذات إذ هى بسيطة طبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ، ولهذا ننسب فى الخليفة إلى « آدم » أبى البشر ، وأنه معلها والقائم عليها إلهارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة ، أما الصنائع فهى ثانيها ومتأخرة عنها، لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار

والأنظار ، ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر القوي هو متأخر
 عن البدو وثان عنه ، ومن هذا المعنى نسبت إلى « إدريس » الأب
 الثاني للخلقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحي من الله
 تعالى ، وأما التجارة وإن كانت طبيعية في السكسب فالأكثر من
 طرقها ومذاهبها إنما هو تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين
 في الثراء والبيع لتجصيل فائدة السكسب من تلك الحيلة ولذلك
 أفتح الشرع فيه للكياسة لما أنه من باب للقامرة إلا أنه ليس أخذا
 لحال الغير مجانا ، فلهذا اختص بالمشروعية .

هذا رأى ابن خلدون في الزراعة وغيرها ، ورأيه في الزراعة مبني
 على الواقع منها في عصره ولو قدر له أن يرى واقع الزراعة الآن وما
 تحتاجه من العلوم في اختيار البذور ووقاية المزروعات من الآفات بالمبيدات
 وتوقيت ريها وجوب القيام عليها بالرعاية الدائمة لكان له رأى آخر فيها .
 ولما كانت أصول المعاش هذه مجال النشاط البشري في حياة الناس
 وتستدعي بالضرورة ارتباط الناس بعضهم ببعض في المعاملات كان
 من الحكمة أن يضع الإسلام لهذه الأصول قواعد عامة تنظمها وتضبط
 علاقات الناس حتى لا تكون الحقوق فيها عرضة للانتهاك والإتلاف وحتى
 لا يكون عامل الطمع والآثرة هو المحرك لهذا النشاط فينتهي به إلى الفوضى
 وقد ذكرنا من قبل بعض القواعد العامة التي تضبط علاقات الناس
 في نشاطهم العام وسنذكر بعض ما وضعه الشارع من قواعد خاصة
 بهذه الأصول .

الزراعة

من وجود المعاش: الزراعة ، وهي معالجة الأرض بالحرث والبذر والسقي لاستنبات الزروع والثمار والانتفاع بها في الثقوت والنفكة ، ومجال النشاط فيها محدود بالنسبة إلى وجود المعاش الأخرى ، ولذلك اختص بها أهل البدو في الغالب كما قال العلامة ابن خلدون .

وإذا كان مجال النشاط فيها محدودا قلت فيه فرص الخنداع والمأكرة ، ولعل ذلك هو السبب في أن الإسلام لم يكثر الحديث عنها ولم ينه إلى الانحرافات التي يتعرض لها المشتغل بها كما يتعرض المشتغل بالتجارة والصناعة .

وما ورد في الإسلام عنها يكاد ينحصر في الحث عليها ، لأنهم يصدون أقوات الناس والأنعام ، والتعذير من الزراعة في الأرض المغتصبة والحث على إحياء اللوات من الأرض أو ما يعرف في اصطلاح العصر باحتصلاح الأراضي ، حتى تكون مصدر رضاء الافراد والدولة ، وأن من احتجر أرضا ليصاحبها فلم يستطع فعله أن يتخلل عنها ليقوم بالإصلاح من يتدر عليه .

وما ورد فيها التحذير من منع المياه عن سقي الزرع ومن اشتراط ما يستنصر به أحد الطرفين في الزراعة كأن يفترط لثالث على المزروع أن يعطيه قدرا من الخارج كخمس أراذب أو خمسة قناطير ، فقد لا تخرج الأرض هذا القدر المشروط ، فإن شرط حصه من الخارج كالربع أو الخمس ونحو ذلك فلا مانع منه حيث يمكن الوفاء به .

وإلى هذه القواعد تغير الأحاديث الآتية :

عن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغمس غرسا أو يزرع زروفاً كل منه طهر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

وعن النبي ﷺ أنه قال : « من أحيأ مواتاً فهو أحق به » . وللوات : ما ليس بملك لأحد ولا هو من مرافق البلد ، والإحياء : أن يحجها بالسقي والزرع أو البناء فتصير بذلك ملكه ، وشرط بعض الفقهاء إذل الحاكم بذلك .

وعنه أنه قال : « ليس له تجرح بعد ثلاث سنين » والاحتجار وضع اليد على الأرض للوات بقصد إحيائها وتعميرها ، وقد طبق عمر - رضي الله عنه - هذه القاعدة حين قال في خطبة له : « من غفل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها فهي له » .

وعنه أنه قال : « لا تمنعوا فضل الماء لتمنوا به فضل للسكّال » .

وعن عروة بن الزبير : « أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير في شراج - مسابيل الماء - من الحرة يسقى بها النخل ، فقال رسول الله ﷺ : « اسق يا زبير ، فأمره بالمعروف ، ثم ارسل إلى جارك » فقال الأنصاري : « أن كان ابن حمتك » ، فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال :

« احبس حتى يصل الماء إلى الجدر واستوب له حقه » ، فقال الزبير : « والله إن هذه الآية نزلت في ذلك » ، فلأوربك لا يؤمنوني حتى يحكوك فباشجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ، ^(١) .

وعن النبي ﷺ : « أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع من الأرض ، تجدون الرجلين جارين في الأرض أو في الدار فيقطع أحدهما من حظ صاحبه ذراعا ، إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين » .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قالت الأنصار للنبي ﷺ : « اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل ، قال : لا : فقالوا : تكفوننا المؤونة ونشرككم في الثمرة ، قالوا : صمنا وأطعنا » .

وعن رافم - رضى الله عنه - قال : « كنا أكثر أهل

المدينة حقلاً ، وكان أحدنا يسكرى أرضه فيقول : هذه القطعة
لي ، وهذه لك فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي
صلى الله عليه وسلم .

• • •

وقد يتولى المالك الزراعة بنفسه ، وقد يشرك معه آخر فيسمى
للعمل حينذاك مزارعة .

وللمزارعة صور مختلفة حسبما يتفق عليها المالك وزارع الأرض ،
وقد تولى الفقهاء شرح هذه الصور ووضعوا لكل منها حكماً
مستمداً من السنة النبوية الكريمة .

التجارة

إن التجارة من وجوه للمعاش ، وهى من أوسع ميادين النشاط البشرى وترتبط بأنواع النشاط الأخرى ، كالصناعة والزراعة أشد الارتباط ، فالصناعة لابد لها فى تصريف إنتاجها من التجارة ، والزراعة لابد لها فى تصريف محصولاتها من التجارة ، وهى من أكثر وجوه النشاط البشرى إفراء لما فيها من كثرة الأرباح حتى قيل فى المأثور : « تسعة أعشار الرزق فى التجارة » ، والمعمّر فى اللوامى .

وفى التجارة مجال واسع لأنواع الخيل فى ترويج السلع وإخفاء العيوب واستغلال سلامة قلوب للتعاملين ، أو كما قال العلامة ابن خلدون : « إنها تستدمى المكايسة والخلافة والمحاكة والنفس ونماهد الأيمان الكاذبة على الأتمان رداً وقبولا » .

ولما كانت حاجة الناس إليها ضرورية ، وكان مجال الانحراف واحداً ، أولاهما الإسلام عناية قوية وخص التجار ببواعث من الترفيب وزواجر من الترهيب تقيمهم على الطريق السوى الذى يأمن الناس فيه على أموالهم وحقوقهم ، ولتكون أرباحهم حلالاً

يبارك لهم فيها ، وأوصى الشركاء أن يتناصحوا ويتعاونوا ليفلحوا
وينجحوا .

وإذا كان أكثر ما يتعامل به في التجارات مكيلا أو موزونا
وكرر الإسلام عنايته على استيفاء الكيل أو الوزن ، وحث للتجار
على أن يتسامحوا في البيع والشراء ويقبلوا النادم من بيعه أو
شرائه وحذرهم الاحتكار في ظروف العدة لما في ذلك من
الإضرار بالناس .

ومما جاء في القرآن الكريم خاصا بالتجارة قوله تعالى :

« ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون .
وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون
ليوم عظيم . يوم يقوم الناس لرب العالمين » ^(١) .

وقوله تعالى : « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين
وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا
في الأرض مفسدين » ^(٢) .

وقوله تعالى : « والسماء رفعها ووضع الميزان . ألا تطغوا في
الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » ^(٣) .

[٢] الشراء : ١٨١ - ١٨٣

[١] المطفون : ١ - ٦

[٣] الرحمن : ٧ - ٩

ومما جاء في السنة :

ما روى عن رسول الله - ﷺ - : أنه خرج إلى السوق فرأى طعاماً مصبراً ، فأدخل يده فأخرج طعاماً رطباً قد أصابته السماء ، فقال لصاحبه : « ما هلاك على هذا ؟ » قال : « والذى بعثك بالحق إنه لطعم سام واحد » قال : « أفلا عزلت الرطب على حدة واليابس على حدة فتقبليهم على ما تعرفون ؟ من غفنا فليس منا » .
وعنه : « من باع عيباً لم يبينه لم يزل في مقت الله ، ولم تزل لللائكة تلحنه » .

وعنه : « رحم الله رجلاً ممحاً إذا باع ، ممحاً إذا اشترى ، ممحاً إذا اقتضى ، ممحاً إذا قضى » .

وعنه : « من أقال أخاه بيعاً أقال الله عشرته يوم القيامة » .

وعنه : « إن أطيّب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يهملوا ، وإذا اشترؤا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم لم يطلوا ، وإذا كان لهم لم يمسروا » .

وعنه - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه :

« أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان خرجت من بينهما وجاء الفيطان » .

وللتجارة صور مختلفة ، فتارة يباشر التاجر تجارته بنفسه ، وتارة يباشرها مع شريك أو شركاء .

والشركة تارة تكون بالعمل ورأس المال من كل من الشريكين . وتارة تكون بالمال من أحدهما والعمل من الآخر وتسمى مضاربة .

وتارة يكون النصرف بالأمانة .

وتارة يكون بالوكالة ، وقد تناول فقهاء الإسلام هذه الصور بالشرح وذكر الأحكام التي تحيطها بمجو من الثقة والاطمئنان .

السمعة في البيع والشراء

من طبيعة الحياة تبادل للنافع ، وأكثر تبادل للنافع بالمبايعات والمعاوضات ، ولا يكاد ينتفى يوم دون أن يباشر الإنسان نوعاً من المباديعات ، وخصوصاً في المدن التي تتكبد شؤون الناس وحاجاتهم نستعجز بالمبايعات اليومية .

وقد حرص الإسلام على تنظيم البيوع عرصاً شديداً حتى لا تنفخ إلى النزاع والتسكرو ، فأوجب أن تكون الأثمان معلومة محددة تحديداً دقيقاً ، وأن تكون الملع معروضة عرضاً واضحاً يكتشفها المشتري في ضوءه اكتشافاً تاماً بحيث ينبغي ما فيها من المحاسن والعيوب لتسد على المتبايعين منافذ الاعتراض ، وجعل المشتري من ذلك مدة لخيار في البيع ليعتبه أو يفسخه حتى إذا تم البيع كاتف عن رضا واطمئنان .

ومع هذا الاحتياط في ضمان حسن التعامل بين الناس استحسن الإسلام أن يجري التعامل بينهم في جو من اليسر والتساع والتغاضي عما لا سبيل إلى تعاديه من الغبن ، فغلب من المسلمين السباحة والتعدير في البيع والشراء ، وليس للسباحة حد دقيق يمكن أن نقف عنده [١]

وليس لها صور تنحصر وتذكر، وإنما هي شيء متروك لتقدير البائع والمشتري، فالتي تجاوز عن طفيف الكيل أو الوزن أو للمساحة مماحة، والتي تجاوزت جودة النقد مماحة، وعدم التشدد في تقدير الثمن مماحة، وإرضاء ذوق المشتري مماحة، وعدم استغلال سلامة القلب مماحة، والرشاشة والبشاشة في وجه المشتري أو البائع مماحة، وهكذا مما اصطلاح للتجار على تسميته خدافة، إلا أن كل ذلك ينبغي أن يكون في إطار من الإخلاص والأمانة وإلا كان خلفاً للاصطياد والغدر والخيانة.

والمماحة في البيع والشراء تجلب البركة والرخ وتندفع النزاع والنخاصم وفيها تشجيع للبائعين وخصوصاً أصحاب السلع الهينة الذين يعيشون على رؤوس أموال ضئيلة كبائعي الحفر والفاكهة الجوالين الذين يذرعون^(١) الأرض طوال اليوم في توزيع ما يحملون على رؤوسهم وأكتافهم وبين أيديهم ويسعدونهم منه ما بقي بكفانهم وكفاف أسرهم.

إن هؤلاء أحق الناس بالمماحة في الشراء، ففي المماحة معهم عون خفي على تنفيس كربهم.

وما أحلى ما يجري على ألسنة الناس من قولهم : « التساهل في الثمن عند الشراء صدقة خفية ».

[١] يسمون في الأرض دحاجاً وإياباً، لامن الزراعة . [الإشراف الفن]

نعم إنها صدقة على خير مستحق ؛ لأن البائع رب الأسرة الذى
يسلك طريق العزة والكرامة فى سبيل عيشه وعيش أولاده ، فيبيع
ويشترى ويربح ليعيش عيشة يصون بها حياته وكرامته فى حاجة
إلى أن يشجع على ذلك السلوك من طريق خفي لا يجرح شعوره
ولا ينال من كرامته ، وهو طريق التبائع بالمساحة واللياسة .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رحم الله عبداً سمحاً
إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى ، سمحاً إذا قضى » .

وعنه أنه قال : « أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا ،
فقال له : ماذا عملت فى الدين ؟ » قال : « ولا يكتمون الله
حديثاً ، قال : « يا رب آتيتنى مالا فكنت أبايع الناس ، وكان
من خلقي ، الجواز ، فكنت أيسر على اللومر وانظر المعسر » ، فقال
الله تعالى : « أنا أحق بذلك منك ، تجاوزوا عن عبدي » .

الأحقكام : الحق في السوق

الأحقكام : هو حبس السلع التجارية على اختلاف أصنافها لنقل في الأسواق وتغلو أثمانها ، ويتحكم المحتكر في بيعها بالأرباح التي يقرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتدار ، وقد سميت هذه العملية في العصر الحديث « بالسوق السوداء » وإنها انعمية مناسبة فهي سوداء على المشتري لاضطراره إلى دفع الأرباح التي لا ترازى أرباح السليم في التجارة ، وسوداء على البائع لأنها تجلب عليه مقت الله وغضب الناس ، وقد تذهب بماله كله حين يضطر إلى الأمر إلى معادته عقاباً له على جنائته على المجتمع بأشاعته الذعر والإزعاج يتوهم فقدان السلع في الأسواق ، ولا يترزأ أموال الناس بالاسترباح غير المشروع ، وقد روى أن علياً رضي الله عنه أمر بإحراق منعم منتهك .

إن الأحكام أنانية جمعة مدمرة لا تبالى بمصاحبة الجماعة ما دامت تحقق مصلحة الفرد الجماع ، والمحتكر عضو فاسد في جسم الجماعة إذا لم تعالج منه بالضرب على يده مري إليها فساد .

وهو نشاط تجارى مفتعل غير طائى وغير مشروع يدخل على

الموق الطبيعية فيكدر مجراها ويحيل التعامل فيها إلى صمليات
اختلاس وانتهاب وانتهاز فرص التخفي والخفلة ، ولهذا كله ولما
يؤدي إليه من احتباس الحاجات الضرورية من الأقوات وما يشبهها
ولا سيما عند الأزمات حرمة الإسلام ولعن المتكسبين به .

فمن رسول الله ﷺ أنه قال : « من احتكر حكرة يريد أن
يغلي بها على المسلمين فهو عاص » .

وقال : « بئس العبد المحتكر إن مبيع برخص ساءه وإن مبيع
بغلاء فراح »

وقال : « من احتكر الطعام أربعين يوما برىء من الله وبريء
الله منه » .

وقال : « وأيما أهل حرصة أصبح فيهم أصرؤ جائعا فقد برئت
منهم ذمة الله تعالى » .

وقد كره الإسلام الاحتكار واستحب التصرف السريع
في السلع تيسيرا على المحتاجين واقتناعا بما تيسر من الربح وتفضيحية
في سبيل مصلحة الجماعة .

ومن رسول الله ﷺ - أنه قال : « من جلب طعاما فباع
بعر يومه فكأنما تصدق به » .

ومن أطف ما يذكر في موضوع الاحتكار وتخرج الصالحين منه ما أورده الغزالي في كتابه الجليل «إحياء علوم الدين» عن بعض السلف ، فقد ذكر أني تاجرا كان بواسط فجز سفينة حنطة إلى البصرة وكتب إلى وكيله : ببع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ولا تؤخره إلى غد ، فوافق سعة في السعر فقال له التاجر :

« لو أخرته جمعة وبحت فيه أضعافه ، فأخره جمعة فربح فيه أمثاله ، وكتب إلى صاحبه بذلك ، فسكتب إليه صاحب الطعام : « يا هذا إنا كنا قنعنا بربح يصير مع سلامة ديننا ، وإنك قد خالفت وما نحب أن تربح أضعافه بذهاب شيء من الدين ، فقد جنيت علينا جناية ، فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصهق به على فقراء البصرة وليتني أنجو من إثم الاحتكار كفافا لا على ولا لي . »

إن الاحتكار بشير الحقد والكراهية بين أبناء الشعب وخاصة في الظروف الاستثنائية كظروف الحروب وانقطاع الموارد ، لذا كان السلف يتحذرون ظروف الشدة ويوزعون ما همى أن يكون قد تجمع لديهم من أقوات ، إسهاما منهم في تفريج الأزمات وإتغاء جزاء الله ومثوبته .

وقد يستعمل الاحتكار سلاحا ضد الأمة في ظروفها الحرجة لبلابة

أفكارها ، وإشاعة القلق والدعر في صفوفها ، لهذا تعنى الدولة بشأنه
صناية خاصة .

وليس الاحتكار المحرم خاصا بالطعام كما يرى بعض الفقهاء ، بل
هو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة كاحتكار
الأدوية وخيوط النسيج وأدواته ، والوقود ومواد البناء وغير ذلك
كما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه وأنه وإن كان قد ورد في بعض
الاحاديث التصريح باحتكار الطعام ، فقد وردت أحاديث أخرى
عامة غير مقيدة بذكر الطعام كقوله صلى الله عليه وسلم : « من احتسك حكرة
يريد أن يغلب بها على المسلمين فهي خاطي » ، وقد برئت منه ذمة الله .
وإذا كان بعض الفقهاء قسدا أحق بالطعام ما تمس إليه الحاجة
كالتياب ، فليحقق به كل ما يشبه ذلك كما أُلحقت بالتياب . قال الإمام
أبو يوسف : « وكل ما أضر بالناس حبسه فهو احتسكار وإن كان
طعاما أو ثيابا » .

ولولى الأمر أن يجبر المحتسك على بيع ما عنده عند الضرورة
قال العلامة ابن حجر الهيتمي : « أجمع العلماء على أنه لو كان عند
إنسان طعام واضطر إليه الناس يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم .
والاحتسار شؤم على صاحبه لما فيه من الإضرار بالناس والاسترباح
غير للشرع » .

قال العلامة ابن خلدون: «وما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار أن احتسار الزرع حين أوقات الغلاء مشهور، وأنه يعود على فائدته بالتلف والفساد . وسببه - والله أعلم - أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلونه فيها من المال اضطرارا فتبقى النفوس متعلقة به ، وفي تعليق النفوس بما لها سر كبير في وباله على من يأخذه بجانا ، فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر وهو كالمسكره ، وما عدا الأقوات وللمساكولات من اللبيمات لا اضطرار للناس إليها ، وإنما يبعثهم عليها التفتن في الشهوات فلا يبذلون أمرهم فيها إلا باختبار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما أعطوه ، فلذا يكون من عرفه بالاحتسار تجتمع القوى النفسانية على متابعتها لما يأخذه من أموالهم فيفهمده رحمه » .

الصناعة

إن الصناعة من أهم الأركان التي يقوم عليها بناء للعالم ، وهي
أس الحضارات .

فالحضارات مجموعة من الأفكار تجسدها مجموعة من الصناعات .
وفيما تأكل ، وفيما نشرب ، وفيما نلبس ، وفيما نساكن ،
وفيما تتمتع به من ألوان الزينة والرفه جملة من الصناعات يشترك
بعضها ببعض ، ويكمل بعضها البعض .

وبالصناعات يقوم الميكل الاقتصادي للعالم كله ، ولاهيتها دعا
الإسلام إليها وجعلها من فروض الكفاية بمعنى أن الجماعة الإسلامية
لا بد أن يتوافق أهلها من كل ذى حرفة وصناعة من يكفيتها
حاجتها من الصناعات المختلفة ، فإذا لم يوجد فيها من ينهض بهذه
الصناعات أتمت الجماعة كلها وبخاصة أولى الأمر ومن يسلم
الحل والعقد .

قال الإمام الغزالي بعد أن ذكر أن تعلم بعض العلوم من فروض
الكفاية كالحساب والطب : « إن أصول الصناعات من فروض
الكفاية كالزراعة والحياكة والسياسة بل الحياطة والخياطة ، فإنه
لو خلا البلد من الحجام لماع الهلاك إليهم بشعر يضرهم أنفسهم للهلاك .

فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء ، وأرشد إلى استعماله ،
وأعد الأسباب لمعالجته ، فلا يجوز التعرض للهلاك وإماته .

وقد أشار القرآن الكريم إلى بعض الصناعات التي زاولها
الأنبياء كصناعة الدروع التي مارسها داود - عليه السلام - فقال
جل شأنه : « ولقد آتينا داود منا فتيلا يا جبال أوبي معه والطير
وألنا له الحديد ، أن يعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحا
إني بما تعملون بصير ^(١) » .

وكصناعة التجارة التي باشرها نوح - عليه السلام - بأمر ربه
حيث قال جل شأنه : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا
فإذا جاء أمرنا وطار التنوير فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك
إلا من مضى عليه القول منهم ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم
مفقون ^(٢) » .

ولا شك أن الصناعات أصبحت الآن أهمعب الموارد الاقتصادية
تمد الدول بكل إمكانيات التقدم والرخاء والرفه ، وليس في الصناعات
أيما كان لونها عيب ، فالعمل شرف وواجب وعبادة لله سبحانه .

والعيب كل العيب في البئالة والتعطيل ، وانتظار على الغير
في العاش ، وفي الحديث الصحيح :

[١] س : ١٠ ، ١١ .

[٢] لاؤمتون : ٢٧ .

« ما أكل أحد قط طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده
وإن بنى الله داراً كان يأكل من عمل يده » .

إلا أن هناك مناعات يحرمها الإسلام كما أشرنا إلى ذلك
في موضوع « العمل المحظور » .

والصائم أجبر فيما استمتع فيه ، ويسمى بغنة العصر أجيراً
مشتركا يعمل لصاحب العمل نظير أجر يتفق عليه بينهما .

وواجب الأجير للمشتري كواجب الخادم ، هو الإخلاص
والزراعة وإتقان العمل والوفاء بالوعد .

وقد تناول الفقهاء الإسلاميون عقد إجارة منافع الأشخاص
وبنوا أحكامه العامة ومبادئه العامة تاركين لولى الأمر التفصيلات
يضعها حسب مقتضيات العصر واختلاف أثر من باطرها الديني .

ومن الأحاديث التي أشرت إلى بعض القواعد قوله صلى الله عليه
وسلم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

وقوله : « من استعملنا على عمل ووزقناه رزقاً فإأخذ بعد
ذلك فهو غلول » .

وقوله : « ويل للتاجر من بلى والله ، ولا والله ، وويل للعامل
من غدو وبعد غد » .

وقال العلامة الإمام الغزالي : « لا ينبغي للمصانع أن يتمادون بعمله
على وجه لو طامه به غيره لما ارتضاء لنفسه ، بل ينبغي أن يحسن
الصنعة ويحكمها ثم يبين عيوبها إن كان فيها عيب فبذلك يتخاض » .
وقد سئل أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن الرقوب بحيث
لا يتبين ، قال : « لا يجوز لمن يبيعه أن يخفيه وإنما يحل للرقا إذا علم
أنه يظهره أو أنه لا يريد للبيع » .

همن شئون الميائل

المال

للمال مرتبط بالعمل ولا مال بغير عمل ، ولليراث من هبة
للورث تركه للوارث ، والمال - مثلاً في كل نقد وكل عين وفي كل
ما مسخره الله للناس من خير في البر والبحر ، وفي بطن الأرض
وظاهرها - أساس حياة للفرد والجماعة ، لا تستقيم حياة للفرد إلا به
ولا تصلح شؤون الجماعة إلا به أيضاً ، فضرورات الفرد وكيالياته
لا تحصل إلا بالمال وشؤون الجماعة المختلفة لا تقوم إلا به ،
فشؤون المصحة والري والزراعة والقضاء والعمرنة والبريد والبرق
ونحوها من مرافق الحياة تعتمد كلها على المال ، وكذلك بعض
شؤون العبادة : كالسجود والعمرة وبر الوالد والدين وصلة قرى وتقربى سبيلها
للمال ، وقد قيل في مشهور العبارات : للمال عصب الحياة .

وأبلغ ما قيل في قيمة المال قوله تعالى : « ولا تؤثروا السفهاء
أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » ^(١) فالمال قيام الحياة وقوامها ،
فقيمة كل أمة أولاً بما تملك . وبكثرة المال وقلة تختلف حضارات
الأمم وينخفض أو يرتفع مستواها المادي ، فالمحضرة واللاهية
ظل المال يتبعانه أينما كان ، لذلك كان المال حبيب الروح وممشوق

[١] النساء : ٥٠ .

الناس منذ كانت الدنيا وما زال مشعل الحروب ومثير الخصومات بين الأفراد والأمم .

والمال من أجل نعم الله على عباده ، يصلح به دينهم ودنياهم وبه امتن الله عليهم ، فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً »^(١) وقال جل شأنه حكاية لما قال نوح - عليه السلام - لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفراً . يرسل السماء عليكم مدراراً . ويمددكم بأموالي وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً »^(٢) . وامتدحه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

وليس لاقتناء المال حد يقف عنده ما أدبت فيه حقوق الله . وما كان اكتسابه من طرق الحلال المشروعة التي رسمها الإسلام وخلصت من الغش والخداع والظلم والاعتصاب والرشوة والسرقة واجتنبت فيها الشهوات .

فمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس » . وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان لأبي بكر الصديق

[١] الكهف : ٤٦ .

[٢] نوح : ٩٠ - ١٢ .

- رضى الله عنه - غلام يخرج له الخراج^(١) وكان أبو بكر يأكل من خراجها ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر ، فقال له الغلام : أتدري ما هذا ؟ فقال أبو بكر : « وما هو ؟ » فقال : كنت تكلمت لإيمان في الجاهلية وما أحسن الكهانة إلا أنى خدمته فلتبني فأعطاني لذلك هذا الذي تأكل منه ، فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه .

ولا بأس بالجند في طلب المال ما كان الطلب في هواة ورفع دون شره ولحف ومع الاحتياط في طرق الكسب ، فإن للمالك إغراء وضراوة كضراوة السباع بفرائسها .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس^(٢) لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع . » وكما أنه لا بأس بتحصيل المال من وجوهه المشروعة فلا بأس بالإدخار منه مهما كثر ، ولا يكون هو الكثر الذي توهده الله عليه بالعذاب ما أدبت فيه حقوق الله على ماسئين .

[١] الخراج : كل شيء يجمله اليد على عبده يؤديه كل يوم ، وباقى كسبه يكون للعبد .

[٢] إشراف النفس : تطلبها وطعمها في الشيء ، وسخاوة النفس : عدم الإشراف إلى الشيء والطمع فيه واللبالة به .

« الإشراف الفنى »

وظائف المال

عرفنا مما تقدم أن للمال من أجل نعم الله على عباده إذ جعله قايماً للناس كما جعله قايماً للأمتعة والسلع تجري بمبادلتها بشئون المعاش في السر وسموته ، وقد تقدم ما حكاه القرآن من نوح مما قاله لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً . وصل للسماء وليسكم مددرا . ويهددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً » (١) .

ويحسن وهاية المال واستثماره بالطرق التي منها الإسلام يزداد ثناء وبركة ويزداد انتفاع صاحبه وانتفاع الجماعة به .

وللمال وظائف تفرضها القوانين السماوية والقوانين الوضعية المستمدة من القوانين السماوية كما يفرضها الضمير الحى والوجدان النبيل . ويمكن حصر تلك الوظائف فيما يأتى :

الإتفاق على النفس والأمره .

الزكاة .

الضرائب .

الاتفاق فى المصالح العامة ، الادخار .

[١] سورة نوح ١٠-١٣ .

الوظيفة الأولى للمال

الإتياف على النفس والأسرة

لم يجعل الله المال غاية لقائه إذا احتازره الإنسان وقف عندها نظام على خدمته وحمايته ، ولسكن جعله الله وسيلة إلى غايات تتعاقب بمصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ومن غاية المال للفرد أن يتفق منه على نفسه وأسرته ولاخير في مال لا ينفع صاحبه كما يقول الناس .

فمن حق صاحب المال بل من واجبه أن يتفق على نفسه وعلى من يعرف بالمعروف دون إسراف أو تقتير ، وقد وضع الإسلام قواعد عامة للإتياف تصلح لكل فرد وفي كل زمان ، ومن أدق التواعد في الإتياف ما أشار إليه سبحانه وتعالى في قوله : « وكوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب للسرفين » ^(١) وقوله : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » ^(٢) .

وقوله تعالى : « ليتفق ذو سعة من سعته » ، ومن قدر عليه رزقه

[١] الأعراف : ٣١

[٢] الإسراء : ٣٩

فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسه إلا ما آتاهها سيجعل الله
بعد عمر يسراً^(١).

وما أشار إليه رسول الله - ﷺ - بقوله : « كل ما شئت والبس
ما شئت ما أخطأتك خصمتان : سرف ، وخبيلة » .

والإسلام يبغي التقدير كما يبغي الإسراف ، وفي ذلك يقول الله
تعالى : « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »^(٢) .

ويتولّى ﷺ : « شر ما أعطى الرجل شح هالع ، وجبن خالع » .
ولا يمكن وضع قاعدة حسابية دقيقة يلزم بها كل فرد وكل
أسرة ، فليكل طاقته ، وهو ميزان نفسه ، عليه أن يوازن بين موارده
ومصارفه ، وقد ينفق وجل الثبات في العام ولا يسكون مسرفاً وينفق
الآخر عشرات ويسكون مسرفاً .

إلا أن ذا السعة ينبغي أن يلاحظ ألا يخرج بسكرة إنفاقه
إلى الزرف الذي يفضي به إلى الانحراف ، وسقوط المهمة ، واعتلال
الصحة ، وإنهاك القوة وإلى التماخلة والمهامة بظواهره وغناه ، فذلك
هو البطر والعجب الذي نهى عنهما الإسلام .

فمن رسول الله - ﷺ : « لا يزال الرجل يذهب بنفسه حتى

[١] الطلاق : ٧

[٢] التوبة : ١٦

يكتب في الجبارين^(١)، فضلا عن أن هذا يجلب عليه حقد
المحرومين وغيظ البائسين وغضب الناس أجمعين .

ويجب ألا يحمل حب التقليد والمباهاة والمفاخرة متوسط الحال
على أن يتحمل ما ليس في وصمه في انتشاء الآثات والرياش والأدوات
السكالية فيقترض ويستدين ويعرض نفسه للقلق والإرهاق
ودوام التفكير في طرق القعداد فتصبح أدوات الترف ووسائل
الراحة مصادر تعب وتكد .

والذي لا عاك فيه أنه ما يحب الله من عبده أن يرى أثر نعمته
عليه في نفاق ما أحله من طعام وفراب وملبس ومسكن هو وأسرته
ومن يعول ، إلا أنه يتبعى ألا يطلق لنفسه العنان في كل ما تشهى
ويستجيب لها في ما تطلب فلن تنقضى للنفس شهوة وإن تقف عند
حد ، وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من الإسراف أن
تأكل ما اشتبهت » . ورحم الله البوصيري إذ يقول :

والنفس كالطفل إن تهمله شب على

حب الرضاع وإن تطفه ينقطع

[١] يذهب بنفسه : يرتفع ويتكبر .

الوظيفة الثانية للمسلم الزكاة

الزكاة من أركان الإسلام التي يقوم عليها بناؤه ولا يتم إسلام المسلم إلا بها . ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر عما روى البخاري ومسلم : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » .

وقد جاءت الزكاة في القرآن مقرونة بالصلاة في عشرات المواضع كما أكرت السنة في الحديث عنها ، والزكاة كما عرفها الفقهاء عملياً جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص .

والحسكة في افتراضها واضحة ، وقد أوضحها الكتاب شرحاً وبياناً ، وكانت فيما كتبه الكاتبون أعظم بيان عن فضل الزكاة الإسلامية ، وسبق الإسلام بتشريعه إياها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يسمى لتحقيقه المثلث الاقتصادي الحديث .

ويمكن إجمال مزايا ، من الناحية الاقتصادية بأنهم أجزاء مفروض من المال على الأغنياء قصد به سد حاجات جماعات من الشعب قاعدت

بهم ظروف الحياة عن الكسب وتحصيل القوت رحمة بهم^(١) وسداً لعوزهم، ووقاية للجمتمع من أخطارهم، كما قصد به سد جوانب من المصالح العامة للأمة.

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الأخلاقية بأنها طهرة للنفس من رذيلة الشح التي هي من أقبح الرذائل الأخلاقية كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «شر ما أعطى الرجل محس حالم وجبن خالع». وأنها وسيلة لتنظيم نفوس الفقراء، واستئلال أحقادهم على الأغنياء، وإشعارهم بتهانئهم معهم، وإحساس بواجبهم نحوهم، وربط بعضهم ببعض بروابط المحبة والتعاون.

وفي المجال الأخلاقي عبر القرآن الكريم عن الزكاة بأنها حق للفقراء صيانة لكبريائهم وحسباً على شعورهم، ونزب إلى إخفاء الصدقات مراعاة للذمة للامني فقال جل شأبه: «إن تبدوا الصدقات فنعما هي، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير»^(٢).

وقد أشار القرآن الكريم إلى ما في الزكاة من الممانى والحكم

[١] يمكن أن يقتن الوضع المالي في نظر الإسلام بالآتي :

على الفقراء أن يعمل ولكل أن يبش : « وأنفقوا مما جلدكم مستخفين فيه »
« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم »
الإشراف الفنى

[٢] البقرة : ٢٧١ .

في آيات كثيرة فتدل على شأنه : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » (١) .

وقال : « وألهموا الصلاة ، وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير نجده الله » (٢) .

وقال عز من قائل : « وما آتيتم من زكاة تويدون وجه الله فأولئك هم المصدّون » (٣) .

كما أشارت السنة إليها في أحاديث لا تحصى ، ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (إن نعلم إهلاككم أن تؤدوا زكاة أموالكم) .

وقوله : (حسموا أمركم بالزكاة) .

وقوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليؤد زكاة ماله) .

وقوله : (إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك) .

وقوله : (ومن جمع مالاً حراماً ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر) .

وقوله : (وبلى للأغنياء من الفقراء يوم القيامة يقولون :

ربنا ظلمونا حقوقاً التي فرضت لنا عليهم ، فيقول الله عز وجل :

« وعزّني وجلّالي لأديننكم ولا بعدنهم » ثم لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« والدين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم » .

المواد التي تجب فيها الزكاة

الزكاة كما عرفها الفقهاء تعريفا شرعيا هي : « تملك (١) جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص » ، فالجزء المخصوص : هو المقدار الذي حدده الشارع في كل صنف من أصناف المال . والمال المخصوص : هي الأعيان التي أوجب الشارع فيها الزكاة ، والشخص المخصوص : هم الفقراء والمساكين وغيرهم ممن تضمنتهم الآية الكريمة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمسلمين وفي سبيل الله وابن السبيل قريضة من الله والله عليم حكيم » . (٢)

والأصناف التي تجب فيها الزكاة : النعم ، وهي الإبل ، والبقرة والغنم ، الذهب والفضة ، عروض التجارة ، الزروع والثمار ، المعدن والركاز .

زكاة النعم :

النعم هي الإبل والبقرة وشمل الجاموس ، والغنم . وكلها يفتقر فيها النصاب وهو القدر المخصوص الذي إذا وصلت إليه وجبت فيها الزكاة .

[١] يلاحظ بهذا أن لزكاة في نظر الإسلام حق ثابت للفقراء في دمة الأغنياء . فليست خدمة اجتماعية ولا جباية ولا منة ، ولا عدية .

الإشراف الفني

[٢] الزوبة : ٦٠ .

ويشترط في وجوب الزكاة فيها زيادة على ما تقدم - ولان
الحول على امتلاكها .

زكاة الإبل :

ونصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ، وفي كل
خمس شاة حتى تبلغ خمسا وعشرين فيجب فيها ابن مخاض ، وكلما
زادت زاد مقدار الواجب على ما بين في كتب الفقه .

زكاة البقر :

ونصاب البقر والجاموس ثلاثون ، والمقدار الواجب فيه تبيع
أو تبعية وهو ابن أو بنت البقرة إذا مضى عليها سنة ودخلت
في الثانية ، وكلما زاد عددها تغير النصاب وزاد مقدار الواجب
في الزكاة كما يعرف من كتب الفقه أيضاً .

زكاة الغنم :

نصاب الغنم أربعون شاة ، ومقدار الواجب فيها شاة وإذا زاد
عددها حتى يبلغ نصاباً آخر زاد مقدار الواجب فيها أيضاً .

وزكاة للنعيم : إنما تجب حسب ما قدمنا إذا كانت النعم سائمة ،
أي تعيش على الرعي في البراري لقصد الدرول للنسل والسمن الذي يقصد به
تقويتها لا ذبحها ، فإن كانت سائمة للتجارة ففهيها زكاة عروض التجارة

زكاة الذهب والفضة :

ونصاب الذهب عشرون مثقالا ، ونصاب الفضة مائتا درم
وتقدر قيمة كل منهما حسب السعر الجارى فيها وقت الزكاة، والواجب
فيها ربع العشر مهما بلغ التقدير بعد تمام النصاب .
وأوراق البنوك والأسهم والسندات أموال مضمونة يجب
فيها الزكاة ، وتقوم الأسهم والسندات حسب أسعارها الحاضرة .

حلى النساء :

لأزكاة فى حلى النساء إذا كانت للزينة والاستعمال ، وهذا رأى
المالكية والحنابلة ، وأما الحنفية فيوجبون الزكاة فيها إذا بلغت
نصابا وحال عليها الحول ، وللشافعية رأيان : رأى بعدم وجوب
الزكاة ورأى بوجوب للزكاة إذا كان فيه إسراف .

زكاة عروض التجارة :

عروض التجارة هى كل ما أعد للتجارة من غير التقدين وتحجب
الزكاة فيها إذا بلغت قيمة الموجود منها نصابا من الذهب والفضة
على ما تقدم بشرط أن تكون بنية التجارة ويحول عليها الحول .
وتقوم العروض بما هو أشجع للفقراء ، فإن بلغت قيمتها نصابا
من أحسن التقدين دون الآخر قومت بما تبلغ به نصابا رماية
لمصلحة الفقراء .

زكاة الثروع والثمار :

تتقسم الأرض إلى عشرية وخراجية ، فالعشرية أرض أسلم أهلها طوطاً أو فتحها الإمام عنوة ، وقسمها بين الفاتحين ، أو ثبت أنها عشرية بالسنة .

والخراجية أرض فتحت عنوة أو صلحا وأقر أهلها عليها .

والواجب في الأرض العشرية عشر الخارج بشروط :

١ — أن تسقى أكثر النام بماء المطر ونحوه كالماء الجاري ، فإن سقيت بالآلات ففيها نصف العشر .

٢ — أن يكون الخارج مما يقصد لاستغلال الأرض ، فلا زكاة في الحطب والحشيش غير المستغلين .

٣ — ألا يهلك الخارج كله ، فإن هلك بعضه سقطت الزكاة بحسابه ويخرج الواجب قبل إخراج النفقات :

هذا ولا يشترط في الخارج مضي الحول ولا بلوغه نصاباً ، والواجب في الخراجية ما يتفق عليه الحاكم مع أهلها .

وزكاة الثروع واجبة على الممتأجر الذي يباشر الزرع ، والزكاة حق الزرع وهو نوع من الشكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته وبذلك كان المستأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

زكاة المعدن والركاز :

المعدن والركاز شرطا : مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خلقيا أو كنزا دفنه الكفار .

وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما ينطبع بالنار .

٢ - مائسج .

٣ - مائس بواحد منهما .

فالذي ينطبع كالحديد والذهب ، فالواجب فيه الخمس ، ومصرفه مصرف للغنيمة المذكور في قوله تعالى : « وادخلوا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه » ولرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إلى كنتم آمنتم بالله ^(١) ، وللباقى للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة كالصحراء ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان عليه علامة الإسلام فحكمه حكم اللقطة ، يعلن عنه ويعرف به ليأخذه صاحبه ، وإن لم يوجد له علامة يجعلها جاهليا إن وجد في أرض مملوكة ففيه الخمس وللباقى للمالك .
وأما المائسج كالنقط والقطران فلا شيء . فيه ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائسج كالغوسفات .

ولا شيء فيما يخرج من البحر كالعنب والؤلؤ والسمك إلا إذا أعد للتجارة فيكون كمعروض التجارة وتجب فيه الزكاة .

[١] الأنفال : ٤١ .

مصارف الزكاة

مصارف الزكاة هي الجهات المستحقة لها ويجب صرفها اليها وهم ثمانية أصناف شملهم قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » .^(١)

والفقير : هو الذي يملك أقل من نصاب أو يملكه مشغولاً لحوائجه الأصلية .

والمسكين : هو الذي لا يملك شيئاً .

والعامل عليها : هو القائم بتحصيل الزكاة بتسكين من الحاكم .
والمؤلفة قلوبهم : هم الذين كانوا يستألفون بالزكاة للدخول في الدين أو لدفع شرهم أو تطهير قلوبهم ...
وفي الرقاب : العبيد الأرقاء الذين اتفقوا مع ساداتهم على هتقهم بمال يدفعونه اليهم ، وهم المسكينون فيعطون من الزكاة إغاثة لهم على الحرية .

والغارم : هو المدين الذي عجز عن سداد دينه الذي لم يستدنه

في مصحبة .

وفي سبيل الله: هم الجنود المجاهدون لإعلاء كلمة الإسلام ، بذلك
فسره بعضهم وهو تفسير ضيق والأكثر على أن سبيل الله يشمل
كل ما فيه خير لجماعة المسلمين ^(١).

وابن السبيل : هو الغريب الذي انقطع عن أهله وماله بغربة
ولو كان له مال في وطنه .

وقد سقط من هؤلاء الأصناف صنف المؤلفة قلوبهم بوفاء
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله قد أمر الإسلام وأغنى عنهم .

ويرى بعض العلماء أن مصرف المؤلفة قلوبهم مازال قائماً ،
ومن هؤلاء الملازمة للشوكاني حيث يقول :

« والظاهر جواز التأليف عند الحاجة ^(٢) إليه فإن كان في زمن
الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته

[١] في جنوب شرق آسيا تقوم معارك عنيفة حول حصة توجيه جزء من الزكاة
لبناء مدارس إسلامية تواجه التبشير الذي هيأ مدارسسه على مستوى رفيع ليدخلها
أبناء المسلمين ، وعلة هذه المعارك هو التفسير القديم لمعنى : في سبيل الله ، ونود
أن نشر هنا إلى أن في سبيل الله : كل عمل اجتماعي أو تقاضي أو عسكري يخدم
الإسلام الحنيف . « الإشراف الفنى »

[٢] كأن الإمام للشوكاني يرى بصيرته حاجة الدعوة الإسلامية في العصر الحديث
إلى مثل هذا مصرف في آسيا وأفريقيا . « الإشراف الفنى »

بالفسر والغلب ، فله أن يتألفهم ، ولا يكون له نقض الإسلام تأثير ،
لأنه لم ينفع في هذه الواقعة .

حقوق أخرى للفقراء والمساكين :

للفقراء حقوق أخرى غير الزكاة مقررة في أموال المسلمين وهي
أموال الكفارات التي أوجبها الله في الرجوع في الظهار وفي الخنث
في الإيمان وفي التطهر في رمضان للمعجز عن الصيام أو في التطهر همدا .

حكمة تحديد مقادير الزكاة

تكلم العلماء والباحثون عن الحكمة في وجوب الزكاة وقالوا :
 «إنها وصلة بين الأغنياء والفقراء وتأليف بينهم لينتسج المجتمع
 ويسوده الأمن والسلام.

وقلما نعرض أحد منهم لبيان الحكمة في تحديد مقادير الزكاة
 ولماذا كانت في النقصود بنسبة اثنين ونصف في المائة وكانت في المواد
 الزكوية الأخرى يمثل هذه النسبة تقريباً .

وبلوح لنا أن تحديد هذه النسبة قد لوحظ فيه نسبة للمعجز البشري
 في الجماعة وأن هذه النسبة المالية تفي بحاجة المعجزة منها ، فالجماعة الجادة
 الكادحة العاملة بمبادئ الإسلام في وجوب السعي والكد لا يبلغ معجز
 للمعجزة فيها بالبطالة والشيذوخة والمرض إلا نسبة عديدة تصد حاجتها
 هذه النسبة المالية من الزكاة التي قررها الإسلام للفقراء في أموال
 الأغنياء ، فإن زادت هذه النسبة العديدة في صدقة التطوع
 وكنتمارات الإيمان والعيام ما يواجهه هذه الزيادة .

ومن يتتبع الإحصاءات التي تجريها الدول لخصر حالات المعجز
 في الجماعة يجدها تدور حول نسبة قليلة تغل على حاجاته مثل هذه

النسبة المالية من زكاة الأموال ، وقد ألم بعض العلماء بنحو هذا المعنى فقال :

« لا يقال : إن مقادير الزكوات لا تفي بمحاجات ذوى الحاجات ، والتكليف بها لا جدوى له في تحقيق ما عرضنا له من أغراض وحكم فإن ما يعطى من الزكاة وما يكون من كفارات مغاير كل ذلك إلى ما يكسبه الفقير من عمله وما يصادفه من صدقات تطوع ، كل هذا كغيل بمقاومة الحاجة لدى المائزين فإن لم يكفهم على فرض فهو مأزرتهم ومعونتهم ؛ إذ للفروض أن الفقير يعمل ليكسب ما احتطاع وإن ضاقت بهم السبل فبیت المال ولی من لا ولی له . »

موقف والى الأمر من موانع الزكاة

يرى العلماء أن لولى أمر المسلمين باعتباره مسئولاً عن الفقراء واستخلاص إحقوقهم أن يحصل الزكاة من الأغنياء الباخين بها قهراً عنهم مهما كلفه ذلك حتى لو كلفه محاربتهم وقتالهم ، لأن الفقراء جزء من المسلمين ، وسد حاجتهم وإصلاح حالهم لإصلاح الحل المجتمع ، وولى الأمر مسئول عنه . يقول بعض المفكرين :

« وإمام المسلمين فى دار الإسلام هو الذى تؤدى له صدقات الزكاة وهو صاحب الحق بجمعها وصرفها لمستحقها ، ويجب عليه أن يقاتل الذين يمتنعون عن أدائها كما فعل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو بكر ، رضى الله عنه ، فيمنعوا الزكاة من العرب ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة من العرب ، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناق - الأنثى من المزم - كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . »

والزكاة هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين ، والصلاة المفروضة ، وأظهر آيات الإيمان وكان النبي ﷺ يبائع المسلمين على أدائها ، وأجمع المسلمون على كفر جاحدها ، ومستحل تركها وأنى أرى أن هذا العمل لا يحقق الغاية فى تحصيل أموال الزكاة كلها لأن الوصول إلى معرفة مقادير الأموال لدى الأغنياء

ثم معرفة الواجب فيها مطلب^(١) هير فأكثر أوال الناس غير ظاهر
ويمكن إخفاء مظهر منه ، ووسائل الإخفاء كثيرة ، ففي الخزائن
وفي شقوق الجدران ، وباطن الأرض وفي الأتارب والجيران بمجلات
مختلفة للإخفاء ، واستخدامها في اقتناء التحف والصور مجال آخر
وللمارس العمليات المالية وسائل أدق من ذلك وأخفى .

ولقد كان هذا الحكم محققاً للغاية منه حين كانت الأموال
تتمثل في أعيان ظاهرة كالأنعام والأبقار والسلع التجارية التي
يمكن معرفتها وضبطها أما في هذا العصر فلم تتمثل في صور كثيرة .

والواقع أن تحقيق هذا الركن يقوم على الإيمان والوجدان الديني
والعقور بالمسؤولية أمام الله ومراقبته والخشية منه في التفریط فيه
فإذا قوى الإيمان والوجدان الديني في نفوس المسلمين اندفعوا إلى
أداء الزكاة بحض اختيارهم دون حاجة إلى سلطان انقانون أو سطوة الحكم .

فينبش أن يسكون سبيلنا إلى ذلك تهيئة هذا الشعور الديني
في نفوس السكبار وغرسه في نفوس الناشئة ليسكون هذا الشعور
دافعاً لهم إلى القيام بهذا الركن الإسلامي وغيره من الأركان
والواجبات التي تصاح بها جماعة المسلمين

[١] تقوم المسؤولية في الإسلام على أساس : « اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن
تراه فإنه براك » .

والتأخ الإسلامي يتبع من عسر جمع الزكاة بناء على هذا . «الإشراف الفني»

الوظيفة الثالثة للميسال الضرائب

والضريبة بمعنى العام ، جزء من المال يقدره ولي الأمر على المدول أيا كان مصدر تولده ، سواء أكان من الزراعة أم التجارة أم الصناعة أم غيرها ، يستكمل به حاجات الدولة حين لا تنفد مواردها بتلك الحاجات :

وهو بالمعنى الاصطلاحي المالى : « فريضة نقدية يسلم الفرد بأدائها للدولة طبقا لقواعد محددة باعتباره عضوا في المجتمع لا بفرض انفاقها للمصالح العام فحسب ، بل بغية تحقيق الرفاهية للجميع أفراد الشعب » .

ويختلف مقدارها باختلاف الحاجة واختلاف الزمن وهي مورد مالى تستحدثه الدولة واقتضته متطلبات الحضارة والتوسع في وجوه الإنفاق في المصالح العامة ، ونظمها على صور تتوخى فيها العدالة ما استطاعت ، وربما كانت لها جذور في بعض الأمم تتمثل في نظم كان طابعها الظلم والطبقية .

وعلى السلم أن يؤدي هذه الضريبة كعضو في الجماعة الإسلامية ويخضع للقوانين التي يصدرها ولي الأمر فيها ^(١) ، سيما إذا علم أنها

[١] هذا المفهوم في دائرة : لاطاعة المخلوق في معية الخالق . (الإشراف الفنى)

ضرورة تلجئ إليها الظروف الطارئة أو الدائمة .

وقد يبعث للمول على أن يؤديها عن رضا وطواعية أن يتحقق من ضرورتها وصواب وجوه صرفها ، ولا يتنعم الإسلام من فرض مثل هذه الضرائب إذا دعت إليها حاجة .

كما تدل على ذلك ظواهر النصوص وعمل بعض الصحابة ، فقد أرسل عمر - رضى الله عنه - عام المجاعة إلى ولاية الأمصار أن يمدوه بالطعام والأموال ، فأرسل له كل وال ما استطاع إرساله ، وكان يوزع الطعام على الناس بالسوية .

ومن أقواله : « حينذاك لو امتدت المجاعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين ، فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم »
ومن أقواله : « لو احتقبت من أمرى ما استديرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

ويقول الإمام الغزالي : إذا خلت أيدي الجنود من الأموال ، ولم يكن من مال بيت المال ما يفي بنفقات الجيش وخيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام ، أو خيف حدوث الفتن الداخلية جاز للإمام أن يفرض على الأغنياء مقدار كفاية الجيش ، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران دفع أشد الضررين وأعظم الشرين . وما يؤديه كل واحد منهم قليل بالإضافة إلى ما يخطر به من نفسه وماله لو خلت البلاد من الجيش بحفظ نظام الأمور ويقطع مادة الضرر .

ويقول بعض العلماء : « نستطيع أن نرى أن لولى الأمر الحق ، إذا رأى المصلحة ودعت الحاجة أن يفرض على المسلمين وغيرهم ممن تحميمهم الدولة وينتمون بمرافقتها وقوتها ، ما يحقق به المصلحة العامة ، ويدفع الحاجة ، ولا يمنعه من فرض ذلك على المسلمين ما أوجبه الله عليهم من الزكاة قرينة وديننا من صدقات تطهرهم وتزكهم » .
وتختلف الضريبة عن الزكاة من وجوه :

الأول : أن الزكاة فريضة دينية يأثم المتهاون بها إثمًا عظيمًا ويعصى بتركها مع إيمانه بفرضيتها ويكفر بمجحدتها لأنها أحد أركان الإسلام ويقاقل عليها .

الوجه الثاني : أنها مقدرة محددة لا تزيد ولا تنقص ، والغريبة ليست كذلك ، فإنها تختلف تبعاً لحاجة المجتمع إليها .

والوجه الثالث : أن مصارف الزكاة ضيقة وتوجه لفئة خاصة . بنص القرآن ، أما الضريبة فإن مصارفها غير محددة ولولى الأمر أن يوجهها إلى أى صرف من صرفات الدولة .

الوجه الرابع : أن الزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال قدراً خاصاً يسمى نصاباً ولا كذلك الضريبة .

الوجه الخامس : أن الزكاة مقررة في أعيان مخصوصة ، وهى النقود والأنعام ، والزروع والثمار والمعادن والركاز ، والغريبة أشمل من ذلك .

لا تعنى الضريبة من الزكاة :

لأن الزكاة حق خاص بمصارفها الخاصة كزكاة لا تصرف إلى غيرهم ،
أما الضرائب فلجميع الأمة حق الانتفاع بما تقدمه من الخدمات
كاستعباد الطرق وتشجير الشوارع وخدمات الإسكان وموائل
المواصلات ونحو ذلك .

تذييل

ويحسن ألا نذيل هذا الموضوع بما قرره مؤتمر جمع البحوث الإسلامية مما يتصل به في دورته الثانية المنعقدة في ٢٩ الحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام به عن أداء الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة في عقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة ، وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة إلى النقد الحاضر إلى ما يقرره الخبراء .

٣ - الأموال النامية التي لم يرد نص . ولا رأى فقهي لا يجاب الزكاة فيها حكماً كالآتي :

(١) لا تجب الزكاة في أعيان المهار الاستغلالية والمصانع والمنع والقطارات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب ، وحولان الحول .

(ب) وإذا لم يتحقق فيها النصاب وكان لصاحبها أموال أخرى، نضم إليها وتجب الزكاة في المجموع، إذا توافر شرط النصاب وحولان الخول.

(ج) مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر صافي الغلة في نهاية الحوت.

(د) في شركات التي يسام فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات، وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة.

٤ - تجب الزكاة على المسكن في ماله وتجب أيضا في مال غير المسكن ويؤدها منه من ماله من له الولاية على هذا المال.

٥ - تعتبر الزكاة أساسا لتكافل الاجتماع في البلاد الإسلامية كلها، وهي مصدرنا المستوجب الدعوة إلى الإسلام والتعريف بحقائقه وإحاطة الجماهير في سبيل تحرير الأوطان الإسلامية.

٦ - تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسبه.

الوظيفة الرابعة للبيان الإنفاق في سبيل الله، المصلحة العامة

ففي الإسلام بالمجتمع عناية كبيرة ، فرض له من مال الأغنياء حصتين ، حصّة مفروضة محددة ، وهي حصّة من الزكاة فقد جعله الله أحد مصارف الزكاة الثمانية التي شملها قوله تعالى : [إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فسيل الله هو المصالح العامة للجماعة للمسلمين .]
وحصّة غير محددة ، وهي الحصّة التي تسخر بها نفوس الأغنياء بدافع من وجدانهم الديني ودافع تقديرهم حاجته ، وتزدهد هذه الحصّة دون حدود كلما قوى إيمان المسلم واستجاب للمتقاضين إيمانه ونداء ضميره .

هذا وقد كرر الله الدعوة إلى الإنفاق في السبيل ، وصور ذلك الإنفاق بأنه إقراض له ووعد - ووعد الخ ، بأنه سيخلقه قال تعالى : « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » وقال : .

« الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يقبضون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »

وقال تعالى : « وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » .

وقد نهىنا الله سبحانه وتعالى إلى أن البر ليس في التوجه إلى المشرق أو المغرب ولكن البر الصادق الدال على إخلاص القلب وسلامة قلبه هو بذل المال العزيز على النفس في مواضع الحاجة حيث يسمح به ذمعة يتيم أو يسكن به قلب مملوف أو يسد به خلة محتاج أو ينك به رقبة رقيق أو يصل به ذا قرابة ، فذلك هو البر الذي يحبه الله ويرضى عنه حيث يقول : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى وللساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ، وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » وقال بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى : « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ، وله أجر كريم » صلى الله عليه وسلم سبحانه قرضاً ما ينفق في سبيله وفي وجوه الخير ابتغاء مرضاته .. دلالة على أنه صيرده على المنفق ، ثم ذكر صراحة أنه يعطيه أجراً كريماً وأنه يضاعف هذا الأجر الكريم ، ولا يوجد ما هو أبلغ

في الحث على الصدقة والإحسان من هذا التعبير، يقول الله سبحانه هذه يدي بسطتها أريد قرضاً سأرده وسأجزى عليه أجراً كريماً مضاعفاً ، فمن الذي يسمع هذا ولا يبادر إلى الإجابة ويتم عقد القرض مع الله ؟ فالجته مسروقة صفاق التمثيل وأثرها ظاهر في النفس وهي أبلغ من كل عبارة تقال في الحث على الصدقة .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا بني آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف وابدأ بمن تعول ، واليد العليا خير من اليد السفلى » وعنه أيضاً أنه قال : « ما طلعت شمس قط إلا وبجنتيتها ملسكان يناديان اللهم من أنفق فأعقبه خلفاً ، ومن أمسك فأعقبه خلفاً »

والأحاديث التي تدهى إلى البذل والإنفاق في سبيل الصالح العام لا حصر لها ، وكلها تدل على روح الإسلام وحيه فتعاوان والتناصر تحقيقاً للوحدة التي يبتغيها وتزهيدها في المال إذا وجدت مصارفه ، وبأن موضع الحق فيه ، وهذا يدل على قيمة المال وعلى أن له قدراً عظيماً ، فإنه وسيلة إلى تحصيل الأجر العظيم من الله ووصيلة إلى أن يعتمد مع الله قروضاً ، وهو وسيلة في إهزاز البلاد وإهزاز الدين إذا ما تعرض للحلم للجهاد ، فلا يجوز التزهيد في المال على معنى عدم طلبه وعدم جمعه وإنما يسكون التزهيد على معنى عدم حبه الحب

للاوجب لادخاره ، وكيف يزهد في المال مع أن الله وعد منفقه بالأجر العظيم .

وسبيل الله أو للصلحة العامة ليس لها حدود تقف عندها ولا يمكن حصر وجوهرها فكل شأن من الشؤون التي تصلح بها حال المسلمين وتقوى شوكتهم وترهب أعداءهم وتنهض بمستواهم العلمي والصحي والاجتماعي والعمراني هي سبيل الله .

وتزداد مسئولية المسلمين نحو هذا المصرف كلما تقدمت الحضارة واستبحر العمران وازدادت مرافق الأمة واشتدت الحاجة إليها .

ولقد اقترح بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إزاء ضائكة حصة هذا المصرف لضعف الوجدان الديني أن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية تعالج النقص في هذا المصرف .

ومما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية مما يتصل بهذا الموضوع في دورته الثانية المنعقدة في ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - الإسلام يدعو إلى الإنفاق في سبيل الله ، وينهى عن البخل ، وقبض اليد عن بذل الخير .

٢ - الإسلام يدعو إلى الخير بغير المسلمين ، مساواة لهم بأخوانهم المواطنين من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد في المجتمع الإسلامي .

الفهرس

المصحة	الموضوع
٣	تقديم
٩	مقدمة
١٣	من عشون العمل
١٤	وجوب العمل
١٩	العمل المحظور
٢٥	ما يحل وما يحرم من السؤال
٢٩	للرأة أن تعمل
٣٥	للمال وأصحاب رؤوس الأموال واجباتهم وحقوقهم
٣٩	وجره للمال
٤١	الزراعة
٤٥	التجارة
٤٩	الساحة في البيع والبراء
٥٣	الاحتكار (لأشوق السوداء)
٥٩	الصناعة
٦٣	من عشون المال
٦٥	المال
٦٩	وظائف المال

الموضوع	الصفحة
الوظيفة الأولى للعالم	٧١
الإلتزام على النفس والأسرة	
الوظيفة الثانية للعالم - الزكاة	٧٥
الموارد التي يجب فيها الزكاة	٧٩
مصارف الزكاة	٨٥
حكمة تحديد مقادير الزكاة	٨٩
موقفه الأمر من مانع الزكاة	٩١
الوظيفة الثالثة للعالم - الضرائب	٩٣
تذييل	٩٧
الوظيفة الرابعة للعالم	٩٩
الإلتزام في سبيل الله : المصلحة العامة	
الفهرس	١٠٣

الكتاب القادم

الاسراء والمعراج

مضوية الدكتور عبدالحليم محمود

وكيل الأزهر

يصدر في منتصف شهر جمادى الآخرة

طبع بمطبعة الأزهر

النن ٥ فروش